جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

حوكمة مالية الجماعات المحلية كآلية لتعزيز النمو الاحتوائي–الحالة الجزائرية نموذجا–

Financial governance of local collectivities as a mechanism for promoting inclusive growth - the Algerian case as a model

حبالي دحو[1]
dahohebali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/15 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 15/05/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:

يهدف هذا البحث إلى تبيان مساهمة حوكمة مالية الجماعات المحلية في تعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر من خلال بحث إشكالية السبل الكفيلة بالوصول إلى حوكمة حقيقية لرفع القدرات المالية المحلية وتحقيق نمو يتصف بشمول كل فئات المجتمع كجوهر للاحتوائية، حيث تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر (الولاية والبلدية) هيأتان للإدارة المحلية مكلفتان بإدارة الشؤون الخاصة بمواطني الحيز الإقليمي في الاختصاص.

إن واقع التمويل المحلي يتطلب إصلاحات قانونية ومالية لتدارك العجز المسجل والوصول الى تفعيل مبادئ الحوكمة المالية المحلية لتحقيق النمو الاحتوائي الذي ينبغي أن يشمل كل الأفراد خاصة أولئك الذين يعانون من الهشاشة الاجتماعية وقلة فرص الحصول على الحقوق الاجتماعية بواسطة الجماعات المحلية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المالية، الجماعات المحلية، النمو الاحتوائي .

Abstract:

Local authorities in Algeria (wilaya and municipality) are two local administrative bodies responsible for managing the affairs of citizens within their territorial jurisdiction. Concerns are conveyed and addressed through various development programs funded by the local authority's own resources and subsidies from the central government. The reality of local financing requires legal and financial reforms to address the recorded deficit and implement the principles of local financial governance to achieve inclusive growth, which should include all individuals, especially those suffering from social vulnerability and limited access to social rights through local authorities.

Keywords: Financial governance, local communities, inclusive growth.

(1) جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر.

1.مقدّمة:

تعتبر الولاية والبلدية الوحدتان الإقليميتان في التنظيم الإداري الجزائري حيث خصهما المشرع بقانونين خاصين (قانون الولاية 2012 وقانون البلدية 2011) ومنحهما الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وما ينتج عنها من ميزانية خاصة وقدرة على تنفيذها وضبط إيراداتها ونفقاتها.

تمول ميزانية الوحدات المحلية في الجزائر من مصدرين أساسيين مصدر داخلي رافده عوائد الجباية المحلية ونتاج مداخيل استغلال الأملاك الخاصة ومصدر خارجي يتمثل في الإعانات السنوية التي تمنحها الدولة بهدف مساعدة وحداتها الإقليمية على تنفيذ سياستها العامة.

إن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين تتطلب نظاما مؤهلا للتمويل المحلي من حيث المصادر ومن حيث إدارة العوائد وتسييرها وفق القواعد التي تتطلبها حوكمة المالية العامة والمالية المحلية على الخصوص وبالنسبة للجزائر فإن واقع الاستجابة لانشغالات التنمية يعبر عن نوع من القصور في استيفاء المتطلبات، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في نظم التمويل المحلي من حيث المصدر والإنفاق.

مشكلة البحث:

مما سبق تظهر مشكلة البحث التي تتمحور حول التساؤل التالي: ماهي سبل حوكمة مالية الجماعات المحلية لتعزيز النمو الاحتوائي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بواقع المالية المحلية في الجزائر واستخلاص أهم السبل الممكنة لحوكمتها بهدف تحقيق النمو الاحتوائي الشامل وكشف العلاقة بين التمويل المحلي والنمو الاحتوائي.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أنه: كلما تحققت حوكمة مالية الجماعات المحلية كلما زادت فرص تحقيق النمو الاحتوائي.

منهجية الدراسة:

اعتمد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع إدراج بعض البيانات الرقمية لدعم الأفكار والتحليلات المطروحة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوعي الحوكمة المالية المحلية والنمو الاحتوائي نشير إلى ثلاثة منها فيما يلي:

– مقال للباحث سيد احمد عبد اللاوي بعنوان: "ركائز النمو الاحتوائي وآليات تحقيقه في الجزائر، منشور في مجلة معارف، المجلد 17 العدد 1، 2022، توصل فيه إلى أن تحقيق النمو الاحتوائي يحتاج إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية وأن توزيع ثمار النمو في الجزائر لم يكن عادلا عكسه تراجع مستويات المعيشة، مقترحا اعتماد منهج جديد لتحقيق التوازن بين أهداف السياسة الاقتصادية قائم على آلية طويلة الأجل تركز على مشاركة كل الفئات وإعادة ترتيب الأولويات.

– مقال للباحثين نين عمارة وعدنان محيرق بعنوان: " الحوكمة كخيار استراتيجي لتحسين الإدارة المحلية الجزائرية"، منشور في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 4، 2018، أشارا فيه إلى أهمية الحوكمة في دعم استقلالية الجماعات المحلية وإضفاء الشفافية في التعامل ودعم المشاركة والرقابة للقضاء على الفساد لاسيما في جوانبه المالية.

– دراسة للباحث: Yatta, François Paul. بعنوان:" "La gouvernance financière locale." ، عرف فيها الحوكمة المالية المحلية وبين أهميتها في تحقيق الفعالية الجبائية وتشجيع الاستثمارات الخاصة ودورها في الاقتصاد المحلي إضافة لدورها في تحسين قدرات الجماعات المحلية على إدارة الإعانات المالية الحكومية.

تعرضت الدراسات المذكورة لكل متغير من متغيري دراستنا بإسهاب وإضافة لذلك سنحاول في هذا البحث الربط بين المتغيرين ولتحليل الموضوع تم تقسيمه إلى محورين شمل الأول التأصيل المفاهيمي وضم الثاني سبل حوكمة مالية الجماعات المحلية ليتم ختاما استخلاص العلاقة بين المتغيرين حوكمة مالية الجماعات المالية والنمو الاحتوائي.

2.التأصيل المفاهيمي للدراسة

يرتبط البحث في إشكالية سبل حوكمة مالية الجماعات المحلية لتعزيز النمو الاحتوائي بضرورة عرض مفاهيم متغيرات الدراسة المتمثلة في الحوكمة والنمو الاحتوائي.

1.2 مفهوم الحوكمة ومبادؤها:

– **تعريف الحوكمة:** يعبر مصطلح الحوكمة في شقها السياسي عن إيجاد مكان لسلطة بين السلطة في الأعلى (الدولة المركزية، الفدرالية والكونفدرالية) والمجتمع المدني أي بين الدولة والمجتمع المدني وبين السلطة السياسية والسلطات الحضرية وتقدم سياسة المدينة على أنها أساس معبر للديمقراطية من الأعلى إلى ديمقراطية تشاركية وديمقراطية مواطنة (KHOSROKHAVAR, 2001)

تتطلب الحوكمة إدخال مجموع مركب من المؤسسات والفاعلين الذين لا ينتمون كلهم للحكومة بل إلى شبكات مستقلة حيث يتحول دور الحكومة الآمرة إلى دور المسهل والوسيط (Lafaye، 2001)، وهي كذلك قائمة على (Paquet, 2001):

- السماح بتدخل مجموعة من المؤسسات والفاعلين غير المنتمين لفضاء الحكومة.
- وضوح حدود المسؤولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ضمان استقلال بيني بين سلطات المؤسسات في إطار العمل الجماعي.
- الحوكمة جزء من مبدأ عام مقتضاه إمكانية التصرف دون التقيد التام بتوجيهات الدولة.

في جانبها المالي ذكر البنك الدولي أن الحوكمة هي (بوسيو، 2023) " عملية جمع الإيرادات الحكومية وإدارتها بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة لتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات العامة النابعة من احتياجات تحدد بطريقة تشاركية تخضع للتدقيق من جانب وسائل الإعلام والمجتمع المدني"، ويشترط النموذج الجديد للحوكمة مسيرين أكفاء يختارون على أساس التكوين، التربية

والتنمية الشخصية يتولون مهام مخالفة لمهمة توجيه الأوامر والتوجيهات حيث يجب عليهم الاستشارة، التفاوض، التصرف كمنشط وكمصمم. (Paquet، 2001)

مما سبق يمكن القول أن الحوكمة هي عملية تستلزم مشاركة واسعة لفاعلين مستقلين بهدف تحسين إدارة الموارد المتاحة لخدمة المواطنين مقترنة بالشفافية والرقابة والمساءلة، كما أن لها جوانب سياسية ومالية أي لها ارتباط بالحكم والاقتصاد في كل مستوياتهما.

– مبادئ الحوكمة:

أقر البنك الدولي ثمانية مبادئ للحوكمة متمثلة في (البنك الدولي، 2025):

– **المشاركة:** جاء في المادة 13 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الامم المتحدة، 2025، صفحة 38) أنه "على كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع أفراد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام على المشاركة بتعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرار ومساهمة المواطنين فيه وتسهيل الحصول على المعلومات".

– سيادة القانون: وتعني أن المواطنين ومن يحكمهم يجب أن يخضعوا للقانون وبتطبيق ذلك على العلاقة بين السلطات الوطنية والمواطنين وتتصل بالعلاقة بين المحكومين والحكام والعلاقات بين الكيانات الخاصة ويقتضي ذلك:

–أن يتمتع كل مسؤول عند ممارسته لمهامه بالسلطة القانونية اللازمة للقيام بذلك.

– أن يلتزم كل مسؤول بطاعة القوانين عند ممارسة سلطته. (راوول ويلنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون، 2012)

وتعني سيادة القانون أيضا ممارسة سلطة الدولة باستخدام وتوجيه المعايير المنشورة التي تجسد القيم الاجتماعية وتتجنب الخصوصية وتساوي بين المواطنين جميعا حيث أن الفصل في الحقوق والواجبات لابد أن يستند للقانون ولا شيء غيره، إذ يضمن ذلك العدالة الاجتماعية.

– الشفافية: توفير نفس المعلومات لجميع الأفراد وتسهيل الوصول إليها والقضاء على تضارب وتباين المعلومات كنوع من رقابة السلطة التشريعية، الصحافة والمجتمع المدني والمواطنين (المصري، 2000)، وتوجد الشفافية عندما يستطيع الأفراد فحص عملية صنع القرار المتخذ من قبل السلطة ويتطلب ذلك أن تكون الإجراءات والقواعد متاحة للتدقيق ومفهومة (**بوسيو، 2023**).

أصبح ضمان الشفافية في الوقت الحالي أسهل بكثير مما كان عليه سابقا حيث سهلت التكنولوجيات الحديثة عمليات الاتصال إذ بالإمكان إتاحة المعلومات بقدر أكبر وبتكلفة أقل وفي وقت وجيز لجمهور واسع من المواطنين.

– الاستجابة: وتعني خدمة المواطنين بسهولة وبطريقة سريعة ومناسبة خاصة من طرف الهيئات المحلية التي تعتبر أكثر قدرة وقابلية لدراسة انشغالات المواطنين وتلبيتها.

– توافق الآراء: يجب احترام وجهات النظر المختلفة والمتعارضة غالبا والعمل على الوصول إلى التوافق عن طريق بنية وسيطة قوية ونزيهة، هذه البنية قد تكون الجماعات المحلية أفضل صورة لتجسيدها.

– **الإنصاف والشمول:** العمل على تحقيق العدالة عند وضع السياسات العمومية لضمان حقوق كل الأفراد خاصة الضعفاء منهم وأن تكون المناصب والمسؤوليات متاحة للجميع بفرص متساوية.

– **فعالية الحكومة وكفاءتها:** استخدام الموارد بشكل أفضل لتلبية حاجات المجتمع وتحسين الجودة وتقليل التداخل والاعمال غير الضرورية وتوظيف الموارد بطريقة أخلاقية أساسها الكفاءة.

– **المساءلة:** يعني هذا المبدأ أن الجميع أشخاصا ومؤسسات مسؤولون عن أعمالهم خاصة عند تأثيرها على المصلحة العامة.

تعتبر الحوكمة في جانبها المالي مجموع الإجراءات، القواعد ، المعايير والقيم والمؤسسات التي بواسطتها تسير الأنظمة والصفقات المالية وهي أيضا مجموع الإجراءات والميكانزمات التي تؤطر قرارات خلق وتوزيع القيمة.(Habri & Tritah, 2022)

الشكل 1: الحوكمة المالية

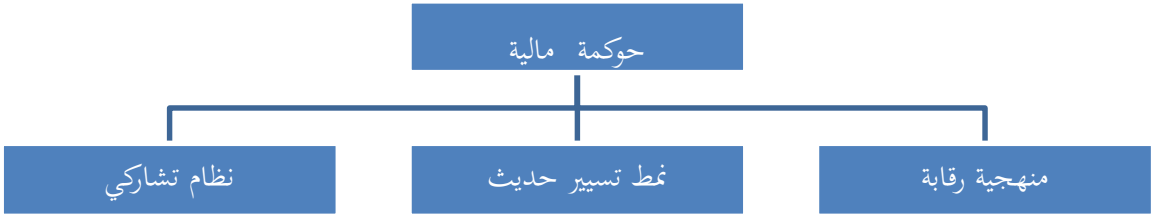

المصدر: (Habri & Tritah, 2022, p. 178)

الحوكمة المالية المحلية أحد ركائز اللامركزية والتنمية المحلية وهي الشرط الأساسي للعبور من اللامركزية الإدارية والمالية نحو ديناميكية حقيقية للتنمية الاقتصادية المحلية(Yatta, 2006) ، يجب توضيح وتسهيل معرفة الحدود المحلية ليسهل لكل مواطن معرفة الوحدة المحلية التي يمارس فيها حقوقه حيث أن كل وحدة تحتاج الى قاعدة مالية، جغرافية وديمغرافية لممارسة الحقوق وتحمل المسؤوليات حيث يجب أن تكون العلاقات بين المنتخبين كجزء من هيئة صنع القرار في مجلس الوحدة المحلية والمسؤولين المعينين منتجة وتعاونية من أجل أداء جيد لوظائف تقديم الخدمات.(ndreu, 2016)

2.2مفهوم النمو الاحتوائي وعناصره:

– **مفهوم النمو الاحتوائي:** وضعت مجموعة من الهيآت الدولية والتكتلات تصورا حول مفهوم النمو الاحتوائي (bouamiri, fabrice, & paul, 2015) حيث يرى:

البنك الدولي: أن النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة ضروري للحد من الفقر لكنه يجب أن كون واسعا وشاملا بجزء كبير من قوى المجتمع وأن يكون مستداما على المدى الطويل ليجسد النمو الاقتصادي والمساواة في آن واحد.

بنك التنمية الآسيوي ABD : وضع ترقية النمو الاحتوائي من بين أهدافه الاساسية حيث يرى أن النمو ليس فقط خلف فرص اقتصادية جديدة بل أيضا ضمان الوصول المتساوي للفرص لكل فئات المجتمع وخاصة الفقيرة منها ويكون النمو احتوائيا إذا:

- أتاح الفرصة لمشاركة كل عناصر المجتمع خاصة الفقيرة منها.
- أن يرتبط بتقليل التفاوت في أبعاد الرفاهية والتركيز على نتائج النمو وتقييم شموليتها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يركز على أن المجتمعات الأكثر مساواة تحقق أداء أفضل في التنمية ويرى أن النمو الاحتوائي نتيجة وعملية في آن واحد فهو يضمن مشاركة الجميع في عملية النمو بالتساوي أي المشاركة وتقاسم المنافع.

استراتيجية أوروبا 2020: تضمن رؤية للنمو الاحتوائي قائمة على توفير فرص العمل والاستثمار في المهارات ومكافحة الفقر وتحديث أسواق العمل وأنظمة التدريب والحماية الاجتماعية وبناء مجتمع متماسك ومن الواجب أن تمتد فوائد النمو الاحتوائي إلى جميع أنحاء الدولة بما فيها النائية وضمان الوصول والفرص للجميع.

– عناصر النمو الاحتوائي:

يقوم النمو الاحتوائي على إزالة المعوقات وخلق فرص للاستثمار لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي وقد أثبتت تجارب دول مختلفة في العالم أن القطاع الخاص النشيط يساهم بمشروعات صغيرة ومتوسطة وينشئ فرص عمل طويلة الأجل أكثر من القطاع العام. (محمود، 2018)

الشكل 2: العناصر الأساسية للنمو الاحتوائي:

خلق وتوسيع الفرص المتاحة	– النمو على نطاق واسع – المشاركة في القوى العاملة.
إمكانية الحصول على الفرص	– الاستثمارات في البنية التحتية. – الاستثمار في راس المال البشري.
الاندماج المجتمعي	– شبكات الأمان المجتمعي. – برامج الحماية الاجتماعية.

المصدر: (محمود، 2018، صفحة 60)

3.سبل حوكمة مالية الجماعات المحلية في الجزائر

1.3 واقع مالية الجماعات المحلية في الجزائر:

إن تقييم الوضعية المالية للجماعات المحلية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار خصائص النظام المالي اللامركزي من حيث وجود مجلس محلي منتخب، ميزانية مصادق عليها محليا وقدرة السلطات المحلية على تحصيل الضرائب(Ebel & Serdar, 2002) ، إضافة لتولي السلطة المركزية إنشاء الضرائب، فإنها توزع الموارد المحصلة بين الدولة والجماعات المحلية (جفالي، د ت ن)، يجعل ذلك الجماعة المحلية في تبعية مالية مستمرة ويحد من قدرتها على تحصيل مواردها.

يتميز واقع مالية الجماعات المحلية في الجزائر بوجود جملة من النقائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

– ضعف في التسيير المالي للبرامج التنموية:

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من ضعف في تسيير المشاريع التنموية مما أدى إلى تأخر إتمامها أو إعادة تقييمها بهدف طلب اعتمادات مالية إضافية لاستكمالها، حيث أن المطلع على التقارير الدورية لمجلس المحاسبة سيجد اختلالات كبيرة في تسيير البرامج التنموية، فقد جاء في التقرير السنوي لسنة 2022 تقرير خاص بولاية وهران تضمن بيانات دالة على ذلك.

الجدول 1: نسبة استهلاك الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التجهيز بولاية وهران.

السنوات	التقديرات	التحديدات	الانجازات	النسبة المئوية
2016	10239072629	5775819416	5155819416	89
2017	9167379834	8547379832	4532585747	53
2018	10066286191	10066286188	4845318207	48
2019	8997747253	8997747253	2144563987	24
2020	9379463089	37195027017	1774489280	48
المجموع	47849948996	37195027017	18452776637	50

المصدر: (مجلس المحاسبة، 2022، صفحة 293)

يلاحظ في الجدول ضعف استهلاك الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج الاستثمار خلال فترة 5 سنوات حيث تم تخصيص ما يفوق 37 مليار دينار استهلك منها مبلغ حوالي 18 مليار دينار فقط اي بنسبة 50 % ، هذه النسبة نجد انعكاسها في الواقع من خلال تأخر إنجاز المشاريع التنموية وتعبر عن عدم تحكم في تسيير الأموال المرصودة.

– قلة المشاريع المنتجة للمداخيل.

تعتبر تلبية انشغالات المواطنين من أهم الأهداف التي تسعى إليها الجماعات المحلية وكونها لم تلبي هذه الحاجة بصفة كلية فإن كل الاعتمادات المالية المتوفرة ستخصص لبرامج في هذا الإطار على حساب المشاريع المنتجة للمداخيل.

الهشاشة المالية:

تشكل الهشاشة المالية للبلديات بدون شك عائقا أمام كل نشاط تنموي للجماعات المحلية، وتؤثر بالتالي على مصداقيتها لدى المستعملين ولدى شركائها على السواء، ويمثل تثمين الممتلكات العقارية المنتجة للمداخيل بالنسبة لهذه الجماعات في الوقت الحاضر أحد البدائل اللازمة لتمكينها من الإسهام في تحسين استمرار حياتها المالية (مجلس المحاسبة، 2018) ،وتعني الهشاشة المالية عدم استقرار قيمة الموارد المالية وقلتها وضعفها في مواجهة المطالب التنموية المتسارعة.

عدم القدرة على تثمين الممتلكات العقارية:

تملك الجماعات المحلية في الجزائر رصيد معتبر يمكنها من تشكيل مداخيل مالية ناتجة عن تثمين ممتلكاتها العقارية، فلقد آلت إليها عقارات كانت مملوكة سابقا من طرف المؤسسات العمومية المحلية وهياكل تم إنجازها من طرف الدولة (أسواق جوارية، محلات مهنية)، إلا أن الحقيقة تبين وضعية ضعيفة لمساهمة هذا المصدر في ميزانية البلديات، حيث لم تزد عن 1،68 % وفق دراسة أجراها مجلس المحاسبة (مجلس المحاسبة، 2019) على مستوى ولايات عنابة، سكيكدة وقالمة في الفترة ما بين 2011 و2015، حيث ارجعت الأسباب الى سوء إدارة الأملاك وعدم تثمينها وتحيين سجلاتها، وتعدد النصوص القانونية التي تحكم تسيير الأملاك العقارية للبلديات (قانون البلدية، قانون الأملاك الوطنية، قوانين المالية) وهو ما يشكل خسارة سنوية لمبالغ مالية معتبرة كان بالإمكان استغلالها في دعم القدرات المالية الذاتية وتمويل التنمية المحلية.

الجدول 2: مساهمة إيرادات الأملاك في تمويل ميزانية البلدية في بعض الولايات

الولاية	عدد البلديات المدروسة	السنة	معدل نسبة المساهمة
تلمسان	4	2015	1،72
		2016	2،39
		2017	2،74
سيدي بلعباس	3	2015	0،79
		2016	1،26
		2017	2،82
النعامة	2	2015	3،34
		2016	3،38
		2017	3،33
المجموع والمعدل	9		2,41

المصدر: (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 119)

يتضح من خلال الجدول النسبة المتدنية لمساهمة مداخيل الأملاك في ميزانية البلديات رغم كونها من أهم مصادر الموارد الذاتية للميزانية المحلية، حيث أن مجموع البلديات المدروسة تملك 450 سكنا، 559 محلا تجاريا، 32 مرفقا عموميا و 1828 محلا لتشغيل الشباب، إلا أن معدل المساهمة لم يتجاوز 2,41 %، وهي نسبة ضعيفة جدا لا تؤثر في ميزانية الجماعات المحلية بالنظر لاحتياجاتها واختصاصاتها.

إن الجماعات المحلية مطالبة بمسايرة المستجدات في مجال التسيير وأن لا تبقى رهينة أنظمتها التقليدية التي جعلتها لا تستثمر ممتلكاتها بشكل فعال (طلحة و يعيش، 2019)، بالرجوع إلى عدة عوامل أهمها رمزية مبالغ الإيجار وانخفاض قيمها وعدم مراجعتها، حيث تراوحت خلال الفترة ما بين 2012 و 2016 حسب تقرير مجلس المحاسبة، ما بين 250 دج إلى 1882 دج شهريا لكل ملك عقاري، وهو مبلغ يقل كثيرا عن القيمة المالية الحقيقية الممكنة لإيجار العقار، إضافة إلى تعدد النصوص التي تحكم الأملاك البلدية (قانون البلدية، قانون الأملاك الوطنية، قوانين المالية).

مكن المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018)، المتضمن تفويض المرفق العام للجماعات المحلية، تفويض تسيير مرفق عام إلى شخص معنوي عام أو خاص خاضع للقانون الجزائري بموجب اتفاقية تفويض، إلا أن تعليمة وزارة الداخلية رقم 6 المؤرخة في 8 جوان 2019 المتضمنة تجسيد أحكام هذا المرسوم، بينت عدم تمكن البلديات من تشكيل لجان تفويض المرفق العام و اعتماد هذا النمط من الاستغلال بسبب عدم تعيين ممثلي المصالح المالية، أعقب ذلك وفي مدة وجيزة، تجميد مباشرة الجماعات المحلية لهذا الإجراء إلى غاية تنفيذ عمليات تكوين لفائدة المستخدمين (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ، 2019)، يؤثر هذا التأرجح في التشريعات بين الإقرار والإرجاء سلبا على تسيير المصالح المحلية.

– عدم كفاية الاعتمادات المالية.

تعتمد الجماعات المحلية بنسبة كبيرة على الإعانات الحكومية من خلال المخطط البلدي للتنمية أو المخطط القطاعي للتنمية كما كانت تسمى قبل سنة 2023، والمعاد تعديلها إلى برنامج دعم التنمية الاجتماعية للبلديات وميزانية البرامج، ذلك أن تمويلها الذاتي ضعيف جدا مقارنة بنفقاتها.

2.3 سبل حوكمة مالية الجماعات المحلية في الجزائر لتعزيز النمو الاحتوائي.

يتطلب تحقيق النمو الاحتوائي رفع تصنيف الدولة في مؤشرات المؤسسات العالمية التي تعنى بقياس النمو الاحتوائي ولعل من أهمها البنك الدولي، فقد أشار في تقاريره عن الجزائر (البنك الدولي، 2025) إلى تحقيق نسبة الوصول للكهرباء إلى 100 % سنة 2024، الا أنها سجلت نسبا مرتفعة للبطالة التي لم تنزل عن 12 % من سنة 2020 الى غاية سنة 2024، في حين وصلت نسبة التضخم الى 4 % ولم تزد نسبة النمو عن 4 % خلال ذات الفترة.

تعتبر الجماعات المحلية الفضاء الإداري لتنفيذ السياسات العمومية خاصة في جانبها الاقتصادي وما يتفرع عنه من جهود تنموية تستهدف السكان في الأقاليم، تعزيزا للنمو الاحتوائي ونظرا للواقع الذي تعيشه هذه الوحدات من حيث تمويلها وتسيير ميزانيتها وبرامجها التنموية فإنه من الضروري لتجاوز هذا الوضع تبني السبل الآتي بيانها:

- تعزيز التدقيق الداخلي والخارجي وذلك من خلال تفعيل دور لجان الصفقات البلدية والولائية المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية.
- تفعيل دور المفتشية العامة للولاية بالنسبة لمراقبة تسيير البلديات وكذا رقابة الهيئات الخارجية (المراقب الميزانياتي، المفتشة العامة للمالية، الخزينة العمومية.
- الأخذ بعين الاعتبار التقارير السنوية لمجلس المحاسبة التي يخصص فيها كل مرة فصلا للجماعات المحلية مع عينة عن نتائج مهام رقابية على مستوى بعض الولايات والبلديات.
- تحسين القاعدة المالية للجماعات المحلية من خلال زيادة حصتها من الضرائب ذات العائد المعتبر وتمكينها من إقرار تشريعات خاصة بها في هذا المجال بهدف تحقيق استقلاليتها المالية.
- وضع الإطار التشريعي الملائم لإلزام مسيري الجماعات المحلية بالخضوع للقانون أثناء صرفهم للاعتمادات المالية المخصصة.
- اعتماد العدالة في توزيع الإعانات الحكومية لتحقيق الاستجابة لانشغالات المواطنين.
- تشجيع انفتاح الجماعات المحلية على الاستثمارات المنتجة للمداخيل.
- وضع الآليات الكفيلة بتحسين الجباية المحلية ومكافحة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي.
- تعزيز الشفافية بإلزام الجماعات المحلية بإتاحة المعلومات الخاصة بالتسيير المالي للمواطنين وإشراكهم في إعداد الميزانية.
- اعتماد الأساليب الحديثة في التسيير المالي برقمنة السجلات والمعاملات وإحداث أنظمة مالية مدمجة.
- تطوير الموارد البشرية بالتكوين النوعي والمستمر لرفع كفاءة المستخدم.
- إصلاح النظم القانونية لتدارك الاختلالات في الأداء المالي للجماعات المحلية.

4. خاتمة:

تبذل الجزائر جهودا مستمرة لتحقيق النمو الاحتوائي لكن المؤشرات الدالة على وضعيته تبين أنه لازال هناك الكثير من العمل لإنجازه وبما أن النمو الاحتوائي أساسه شمول كل الفئات بنتائجه خاصة تلك التي لا تتاح لها عادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية بسبب تواجدها في مناطق بعيدة عن مراكز النشاط فإن إدماج الجماعات المحلية في هذا المسار ضرورة ملحة نظرا لقدرتها على الوصول إلى انشغالات الأفراد وتحديد أولوياتهم.

يتحقق الدور الإيجابي للجماعات المحلية في هذا التوجه بحوكمة ماليتها وذلك من خلال العناصر التالية:

- تشجيع المشاركة داخل الجماعة المحلية يسمح لكل الفئات بالتعبير عن آرائها وتصوراتها بخصوص كيفيات تخصيص الاعتمادات المالية والأولويات التي يجب أن تغطى تكاليفها بما يتوافق وحاجات النمو المعبر عنها، هذه الفرصة لا يمكن إتاحتها إلا عن طريق فضاء الوحدة المحلية.
- يؤدي اعتماد الشفافية إلى تمكين المواطنين المهمشين من الاطلاع على إجراءات صنع القرار التنموي المحلي والمشاركة فيه والتأثير في مخرجاته تأثيرا إيجابيا يساهم في التوزيع العادل لثماره.
- تعتبر الرقابة الوسيلة الفعالة للحفاظ على مالية الجماعات المحلية وضمان توجيه نفقاتها لمشاريع تنموية تخدم السكان ويحقق ذلك أحد أهداف النمو الاحتوائي وهو شمول النتائج كل فئات المجتمع.
- إن الأخذ بمبدأ الكفاءة والفعالية كأحد أسس الحوكمة المالية يسمح بتخصيص أمثل للموارد المالية للجماعة المحلية وتحقيق نتائج أفضل لبرامج التنمية المحلية وشمولها لكل الأفراد.

يتم تمثيل الدولة على المستوى المحلي عن طريق الجماعات المحلية المعنية بتنفيذ السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف أساسا إلى ضمان التوزيع العادل لبرامج التنمية وتحقيق النمو الاحتوائي وعليه فإن تثمين هذا الدور يتطلب- توسيع صلاحيات الجماعات المحلية في مختلف مجالات التنمية ودعم ذلك بضمانات تشريعية صريحة ورفع القدرات المالية المحلية، كما يتطلب أيضا برمجة الاستثمارات على أسس موضوعية مبدؤها العام الشمول.

5.المصادر والمراجع:

أسامة جفالي. (د ت ن). محدودية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: دراسة حالة ميزانية البلدية. *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، (5).

اريكا بوسيو. (20 4, 2023). *البنك الدولي*. تم الاسترداد من https://2u.pw/2EEar

الامم المتحدة. (ماي, 2025). مكتب *الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات*. تاريخ الاسترداد 2025، من https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

البنك الدولي. (2025). تاريخ الاسترداد 22 4, 2025، من https://data.albankaldawli.org/country/algeria

البنك الدولي. (2025). مكتب *الامم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات*. تاريخ الاسترداد 15 افريل, 2025، من https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2018). المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2 أوت 2018. *(48)* . الجزائر: الجريدة الرسمية.

راوول ويلنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعهد لاهاي لتدويل القانون. (2012). *عهد سيادة القانون- دليل للسياسيين*. لاهاي.

طاهر المصري. (2000). *الشفافية والاستثمار في الأردن*. عمان، الأردن: مؤسسة الأرشيف العربي.

عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.

فتح الله محمود. (2018). السياسة الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي، الأولويات والعوائق. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المحرر) *مجلة أحوال مصرية* (70)، الصفحات 59-66.

مجلس المحاسبة. (2018). *التقرير السنوي*. الجزائر.

مجلس المحاسبة. (2019). *التقرير السنوي*.

مجلس المحاسبة. (2022). التقرير السنوي.

محمد غليسي طلحة، و تمام آمال يعيش. (2019). الأملاك البلدية ودورها في خلق الثروة المحلية. *مجلة المفكر* (18)، الصفحات 314-336.

محمود فتح الله. (2018). السياسة الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي، الأولويات والعوائق، . (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المحرر) ، *مجلة أحوال مصرية*، .

وزارة الداخلية والجماعات المحلية، . (2019). برقية رقم 2067.

Aurora ndreu .(2016) .the difinition and imporatance of local governance .*social and natural sciences journal* ، *10* (1)، الصفحات 5-8.

Claudette Lafaye" .(2001) .Gouvernance et démocratie: quelles reconfigurations) .?Presses de l'Université d'Ottawa "(المحرر، *La démocratie à l'épreuve de la gouvernance* ، ,pages 57-86

FARHAD KHOSROKHAVAR" .(2001) .La gouvernance et la place du politique Gouvernance, Etat et société civile .*La démocratie à l'épreuve delà gouvernance*.122 ,117 الصفحات ،

François Paul. Yatta .(2006) .La gouvernance financière locale .*Partenariat pour le développement Municipal (PDM. (*

Gilles. Paquet .(2001) .La gouvernance en tant que manière de voir: le paradigme de l'apprentissage collectif . *".La démocratie à l'épreuve de la gouvernance*.41-9 الصفحات ،

Gilles. Paquet" .(2001) .La gouvernance en tant que manière de voir: le paradigme de l'apprentissage collectif . *La démocratie à l'épreuve de la gouvernance* صفحة ، ç.

Gilles. Paquet .(2001) .La gouvernance en tant que manière de voir: le paradigme de l'apprentissage collectif . *La démocratie à l'épreuve de la gouvernance*.41-9 الصفحات ،

Robert D Ebel و ،Yilmaz Serdar .(2002) .*Le concept de décentralisation fiscale et survol mondial l, Rapport, Annexe . .*

romina bouamiri ،murtin fabrice و ،sghreyer paul .(2015) .*Inclusive growth : the OLED Measurement frame work* . OECD.

Siham. Habri و ،Said Tritah" .(2022) .La Gouvernance Financière des Collectivités Territoriales à l'ère de la régionalisation avancée .*International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics* .185-168 الصفحات ،

Références *:*

Djefali, O. (n.d.). *Mahdoudiyat al-istiqlaliyya al-maliyya lil-jamaʿat al-maḥalliyya: Dirasa ḥalat mīzāniyyat al-baladiyya*. Majallat al-Dirasat wa al-Buḥuth al-Qanuniyya, (5).

Bosio, E. (2023, April 20). *Al-Bank al-Duwali*. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alhwkmt-fy-alm-mfm-balhywyt

Al-Umam al-Muttaḥida. (2025, May). *Maktab al-Umam al-Muttaḥida al-Maʿni bi al-Jarima wa al-Mukhadirat*. Retrieved from https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html

Al-Bank al-Duwali. (2025). *Algeria – World Bank Data*. Retrieved April 22, 2025, from https://data.albankaldawli.org/country/algeria

Al-Bank al-Duwali. (2025). *Maktab al-Umam al-Muttaḥida al-Maʿni bi al-Jarima wa al-Mukhadirat*. Retrieved April 15, 2025, from https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html

Al-Jumhūriyya al-Jazāʾiriyya al-Dīmuqrāṭiyya al-Shaʿbiyya. (2018). *Al-Marsūm al-Tanfīdhī raqm 18-199 al-muʾarakh fī 2 Awt 2018*. Al-Jarīda al-Rasmiyya, (48).

Raoul Wallenberg Institute for Human Rights and Humanitarian Law, & Hague Institute for the Internationalisation of Law. (2012). *ʿAhd Siyādat al-Qānūn – Dalīl lil-Siyāsiyyīn*. The Hague.

al-Maṣrī, Ṭ. (2000). *Al-Shafāfiyya wa al-Istithmār fī al-Urdun*. ʿAmman, Jordan: Muʾassasat al-Arshīf al-ʿArabī.

Ibn Khaldūn, ʿA. R. (1984). *Tārīkh Ibn Khaldūn*. Beirut, Lebanon: Dār al-Qalam.

Fatḥ Allah, M. (2018). Al-siyāsa al-iqtiṣādiyya al-miṣriyya wa al-numuw al-iḥtawāʾī, al-awlawiyyāt wa al-ʿawāʾiq. In Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa al-Istrātījiyya (Ed.), *Majallat Aḥwāl Miṣriyya*, 70, 59–66.
Majlis al-Muḥāsaba. (2018). *Al-Taqrīr al-Sanawī*. Al-Jazāʾir.
Majlis al-Muḥāsaba. (2019). *Al-Taqrīr al-Sanawī*.
Majlis al-Muḥāsaba. (2022). *Al-Taqrīr al-Sanawī*.
Ghlissi Ṭalḥa, M., & Tammām, Ā. Y. (2019). Al-amlāḳ al-baladīya wa dawruhā fī khalq al-tharwa al-maḥalliyya. *Majallat al-Mufakkir*, 18, 314–336.
Fatḥ Allah, M. (2018). Al-siyāsa al-iqtiṣādiyya al-miṣriyya wa al-numuw al-iḥtawāʾī, al-awlawiyyāt wa al-ʿawāʾiq. In Markaz al-Ahrām lil-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa al-Istrātījiyya (Ed.), *Majallat Aḥwāl Miṣriyya*.
Wizārat al-Dākhiliyya wa al-Jamāʿāt al-Maḥalliyya. (2019). *Barqiyya raqm 2067*.